



الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا
27 آذار/ مارس 2014

ورقة معلومات أساسية لنشاط جانبي
تجديد التخطيط: التخطيط لأغراض التنمية الصناعية في أفريقيا

1 - يُعدّ التحول الاقتصادي الهيكلي والتنمية الصناعية من الأولويات الرئيسية للتنمية في أفريقيا على مدى العقود المقبلة. ويبدو ذلك بوضوح من خلال سلسلة الإعلانات والقرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات القمة والاجتماعات الرئيسية، كما يتجلى من إقرار خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا أثناء الدورة السنوية العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في كانون الثاني/يناير 2008. فعلى المستوى الإقليمي، يدعو مشروع خطة عام 2063 إلى تنفيذ خطة مفضية إلى التحول ويتوقع أن تحقق الرفاه للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف الأفريقي الموحد من خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا يعتبران التصنيع والتحول الهيكلي أولويتين رئيسيتين لتحسين مستويات المعيشة. أما على المستوى الوطني، فإن هذه الموضوعات تجد صدًى لها في استراتيجيات التنمية الوطنية للعديد من البلدان.

2- ومع ذلك، تفيد تجارب عدد من البلدان بأن التحول الاقتصادي الهيكلي، بوجه عام، والتنمية الصناعية، بوجه خاص، لا يتأتيان إذا ترك الأمر لعمل السوق الحرة دون قيد. فالأمر يستدعي المشاركة الفعالة للدولة. ولا يمكن القيام بهذا الدور إلا من خلال عملية تخطيط للتنمية تحدد الأولويات وتوجه الموارد المالية والبشرية نحو وضع وتنفيذ برامج ومشاريع ترمي إلى تحقيق الهدف المتوخى من التنمية الصناعية.

3 - وعلى سبيل المثال، فإن التعليم والصحة بوفران أساساً لبناء القدرات الوطنية لتحسين إنتاجية اليد العاملة وقدرتها التنافسية اللازمتين للاستفادة من العولمة ولتحويل الاقتصادات. وينبغي تعزيز هذه القطاعات في أفريقيا ومضاهاتها مع إحتياجات سوق العمل. ولا تزال الهياكل الأساسية الضعيفة تشكل عائقاً أمام ممارسة الأعمال التجارية ونفوض إنتاجية الشركات. ولا يزال التصنيع في أفريقيا في حاجة إلى استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية في مجالات النقل والماء والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك. وهي مجالات لا بد من التخطيط لها. ومن المسلم به أن التكنولوجيا هي أحد العوامل الرئيسية لتسريع النمو والتحول الاقتصادي من خلال تأثيرها في الإنتاجية والتحول. غير أن التقدم التكنولوجي لن يحدث صدفة في القارة؛ إذ يجب التفكير فيه والتخطيط له بشكل جيد وتخصيص ما يكفي من الموارد للبحث والتطوير على سبيل المثال. ولا بد أيضاً من التخطيط لإدارة تغير المناخ من خلال اعتماد استراتيجيات تساعد على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره وذلك حتى لا يقوض عملية التحول وبالتالي التسبب في المزيد من تدهور حالة الأمن الغذائي في المستقبل.

4 - والتخطيط بقدر ما هو مسألة بالغة الأهمية لتحقيق متطلبات التنمية الصناعية في أفريقيا، فإنه بالغ الأهمية أيضاً في كفاءة أن تكون التنمية الصناعية شاملة للجميع ومستدامة. وبالفعل، فإن التصنيع والتحول الهيكلي يمكن الايشمالاً الجميع كما تشير إلى ذلك التجارب الأخيرة في البلدان الصاعدة مثل الصين وجمهورية كوريا حيث صاحب النمو الاقتصادي البارز ازدياد أوجه التفاوت. ويمكن أن يتفاقم هذا الأمر بسبب سوء نوعية الحكم والمؤسسات الاقتصادية والإدارة، وهو وضع لا يزال يشكل تحدياً في عدد من البلدان الأفريقية.

5 - وفي الوقت ذاته، فإنه لا غنى عن مبدأ الشمول في التنمية المستدامة بدليل الربيع العربي وموجة الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها البرازيل.

6 - ولا يمكن للاقتصادات الأفريقية الاعتماد على الأسواق فقط لبلوغ التحول الهيكلي: فاليد الخفية للسوق لن تكون قادرة على ضمان التوزيع الملائم للدخل والثروة، ولا على تعزيز مبدأ الشمول والحد من التفاوت. وستكون البلدان الأفريقية في حاجة إلى التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيص مواردها وفقاً لذلك، ورصد التقدم وتقييمه وأن تنكيف بناء على ما استفادته من الدروس في الداخل والخارج.

7 - وباختصار، حتى تكون الدول الأفريقية فعالة في وضع خطة التحول، لا بد لها أن تكون دولاً إنمائية. وفي أثناء هذا التحول، يضطلع المخططون الأفريقيون بمسؤولية وضع رؤى تنموية مقترنة بسياقها، واستراتيجيات وخطط ملائمة. وعليهم بوجه خاص الاستفادة من تجربة التراجع الشديد في النشاط الصناعي الذي شهدته القارة في الثمانينات والتسعينات

من القرن الماضي، وأن يتعلموا أيضا من التجربة الإيجابية للبلدان الآسيوية التي استفادت من العولمة.

8 - ولحسن الحظ أن التخطيط أخذ يكتسب زخماً من جديد في جميع أنحاء القارة، وهو يساهم أيضاً في النجاحات البارزة التي تحققت في مجال التنمية، كما هي الحال في إثيوبيا وغانا ورواندا، على سبيل المثال لا الحصر. ويسلم مقررو السياسات العامة الأفريقيون بأهمية التخطيط للتنمية، وهم حريصون على تعزيز قدراتهم في هذا الصدد وهكذا، فقد أكدت الدول الأعضاء خلال الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية لعام 2011، على أهمية تعزيز القدرات الوطنية في مجال التخطيط للتنمية في أفريقيا. وطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة الدول الأعضاء في عملية التخطيط للتنمية. وتأخذ اللجنة هذه المهمة على محمل الجد، حيث قامت بالفعل بعدد من المبادرات في هذا الصدد. فقد تم تنظيم حلقتي عمل لتعزيز القدرات في العاملين الماضيين جمعنا بين مخططي التنمية وخبراء التخطيط من جميع المناطق دون الإقليمية في القارة. وخلال النشاط الجانبي الأخير الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار في عام 2013 على هامش مؤتمر وزراء المالية والتخطيط، تم إطلاق شبكة إقليمية لمخططي التنمية الأفريقيين لتعزيز القدرات عبر تبادل المعارف والتعلم من الأقران بغية التخطيط الفعال للتنمية في أفريقيا.

9 - وفي الوقت الراهن، أصدرت اللجنة كذلك تكليفاً بإعداد دراسة تحليلية وسياساتية وافية تهدف إلى تحقيق ما يلي: أولاً: تقييم حالة التخطيط في 10 بلدان أفريقية مختارة⁽¹⁾؛ ثانياً: إجراء استعراض لتجربة التخطيط الاقتصادي في شرق آسيا وتقييم أهميتها بالنسبة للسياق الأفريقي؛ ثالثاً: تحديد تقنيات التخطيط المتطورة ذات الصلة والخبرات في مجالات التصميم والتنفيذ والرصد/التقييم؛ رابعاً: استكشاف سبل تطبيق هذه التقنيات على أطر التخطيط في القارة الأفريقية.

10 - ويتيح المؤتمر هذا العام أيضاً فرصة أخرى للمخططين للقاء وتبادل وجهات النظر فيما بينهم، والتعلم من بعضهم البعض وتعزيز قدراتهم.

2 - الهدف

11 - الهدف العام من حلقة العمل هذه هو دراسة كيفية دعم التحول الاقتصادي الهيكلي والتنمية الصناعية الشاملة للجميع من خلال تخطيط التنمية وبالإضافة إلى ذلك، ستبحث حلقة العمل السبل الكفيلة بتعزيز القدرات في مجال تخطيط التنمية على نحو يفضي إلى التصنيع وإيجاد فرص العمل والتنمية الشاملة للجميع.

12 - وعلى وجه التحديد، تهدف حلقة العمل إلى:

(أ) التباحث بشأن مواضيع محددة لها علاقة بالتصنيع، وإيجاد فرص العمل، ومبدأ الشمول، والتخطيط؛

(ب) التفكير في استراتيجيات لتعزيز مبدأ الشمول في الفرص والمخاطر الكامنة في خطة التحول لأفريقيا؛

(ج) تبادل الدروس المستفادة في مجال تخطيط التنمية على أساس عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن هذا الموضوع وعلى أساس تجارب البلدان؛

(د) اكتساب فهم أفضل لاحتياجات التخطيط للأعضاء في شبكة مخططي التنمية الأفريقيين.

⁽¹⁾ ونيجيريا، والكاميرون، وكابو فيردي، وغانا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وتونس، وبوتسوانا، وأوغندا، وإثيوبيا.

3 - الشكل

13 - تستغرق حلقة العمل يوما واحدا تُعقد خلاله جلستان عامتان رئيسيتان تليهما جلسة أسئلة وأجوبة.

14 - وستكون الجلسة الأولى عبارة عن فريق نقاش يتطرق لما يترتب على التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا من آثار على تخطيط التنمية وسيجري التركيز بشكل خاص على العمالة ومبدأ الشمول. وسيتألف الفريق من خبراء بارزين في مسائل التخطيط والتنمية. وسوف تشمل القضايا التي ستخضع للنقاش ما يلي:

(أ) ما الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب السابقة في التخطيط الصناعي وصياغة السياسات؟

(ب) ما الدعم الذي يحتاج إليه المخططون لبدء ومواصلة التخطيط الصناعي في أفريقيا؟

(ج) كيف يمكن لمخططي التنمية ضمان أن تؤدي خطتهم إلى تنمية شاملة للجميع وترتكز إلى أساس متين يفضي إلى إيجاد فرص للعمل؟

(د) ما الذي يتطلبه التخطيط لجعل عملية التصنيع مراعية للفوارق بين الجنسين؟

(هـ) ما الاحتياجات من البيانات وأدوات الرصد والتقييم من أجل القيام بتخطيط أكثر فعالية في أفريقيا؟

(و) ما الذي يمكن تعلمه من العملية الصناعية في آسيا؟

(ز) ما نوع الدعم الملموس الذي يمكن أن تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها للمخططين لتعزيز التصنيع والتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا؟

15 - وستبدأ الجلسة الثانية بالتركيز على العلاقة القائمة بين التخطيط في مجال التنمية والتصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا، ليلي ذلك عرضان عن الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي يمكن أن تفيد في تخطيط التنمية في أفريقيا. وستتطرق العرض الأول لبحث قامت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن العلاقة بين التصنيع والتفاوت والتدابير السياسائية التي تعزز أو تقوض التصنيع الشامل للجميع. أما العرض الثاني فهو عبارة عن دراسة بشأن الدروس المستفادة في تخطيط التنمية على أساس التجارب والمحاولات القطرية لتحديد أفضل وأسوأ الممارسات السائدة في مختلف جوانب التخطيط، بما في ذلك تصميمه وتنفيذه ومرحلته الرصد والتقييم. وتلي العرضين مناقشة هدفها تحسين طريقة أداء الأعمال التي يجري القيام بها في هذا الإطار.

4 - مشروع البرنامج

1 - بيانات افتتاحية (وزير التخطيط القومي في نيجيريا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا)

2 - الجلسة الأولى (ساعتان): عروض عن الأعمال التي تجري حاليا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(أ) عروض يقدمها ستة أو سبعة أعضاء بشأن ما لتخطيط التنمية من آثار على التصنيع والتنمية الشاملة للجميع

(ب) مناقشة عامة

3 - الجلسة الثانية (ثلاث ساعات): مناقشات مواضيعية

- (أ) التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا
- (ب) ورقة عمل: التصنيع والتفاوت في أفريقيا
- (ج) الدروس المستفادة في مجال تخطيط التنمية
- (د) تعليقات يُدلي بها مُناقش
- (هـ) مناقشة عامة

4 - الجلسة الختامية

5 - النتائج والإنجازات المتوقعة

16 - من المتوقع أن تؤدي المناقشات التي ستجري في حلقة العمل إلى إثراء وتحسين الأعمال الجارية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبحوث التي تجريها في مجال تخطيط التنمية ويهدف اللقاء أيضا إلى إحياء روح تبادل المعارف داخل شبكة مخططي التنمية الأفريقيين وتشجيع التعلم من الأقران. أما النتائج المتوقعة فتتألف من قائمة توصيات قابلة للتنفيذ من شأنها تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تحسين ما تقدمه من دعم لتعزيز قدرات مخططي التنمية في أفريقيا، بما في ذلك في مجال استراتيجيات إيجاد فرص العمل في سياق التصنيع.

6 - المشاركون

17 - يتألف المشاركون بصورة رئيسية من الموظفين الفنيين المرافقين لوزرائهم في الاجتماعات السنوية المشتركة لعام 2014، ومن المتوقع أن يكون هؤلاء في الغالب مديري التخطيط الذين هم فعليا أعضاء شبكة مخططي التنمية الأفريقيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستوجه الدعوة أيضا إلى خبراء مختارين في التخطيط والتنمية الصناعية.